

تقرير لمناقشات الإدارة وتحليلاتها

مقدمة

تمكنت الشركة العمانية لخدمات التمويل من إنهاء ٢٣ عاماً من العمل الناجح في قطاع التمويل وكون الشركة العمانية لخدمات التمويل شركة مالية غير مصرفية وتقدم باقية من مختلف الحلول المالية خلال أكثر من عقدين من النجاح تستمر الشركة في التواجد القوي في سوق التمويل بوجود أنظمة وسياسة ممتازة حققت من خلالها الشركة انجازات ملحوظة. وتستمر باظهار تفوقها في سياسة إدارة الاعمال من خلال بروزها كشركة رائدة في البلاد توفر منتجات وخدمات مالية متنوعة.

المناقشات والتحليلات التي تقدمها الإدارة توفر المعلومات التي تؤمن الإدارة بأنها مهمة لتوفير مفهوم معقول عن نتائج عمليات الشركة وموقفها المالي. تم بناء هذه المناقشات والتحليلات التي سوف ترد على مفهوم الاستمرارية في عمليات الشركة ويجب أن تقررا على ضوء النتائج المالية للشركة والتوضيحات المرافقة لها.

بعض البيانات الواردة في هذا التقرير تعبر عن وجهة نظر الشركة ، أهدافها ، توقعاتها المستقبلية ويمكن أن تترجم لتعبر عن الأوضاع في ظل القوانين والإجراءات التي تحكم هذا القطاع. النتائج الفعلية لإدارة الشركة قد تختلف جذرياً عن ما قد يفهم من هذه التوقعات المطروحة أو المستنبطة من قراءة هذه التوقعات. إن المتغيرات المهمة كالتعديلات التي قد تطرأ على القوانين والإجراءات الحكومية ، تغيير في قوانين الضرائب ، تعديل في أسعار الفوائد في الأسواق المحلية والدولية ، تغيير العرض والطلب في سوق المركبات إلى آخره قد يؤثر بشكل مباشر على عمليات ونتائج الشركة بطريقة مباشرة او ضمنية.

الرؤية على الاقتصاد العالمي

بدخول عام ٢٠٢٠م من المتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي إلى ٣,٣% عام ٢٠٢٠م مقارنة بنسبة ٢,٩% عام ٢٠١٩م ومن المتوقع الاستمرار عام ٢٠٢١م بالنمو ليصل إلى ٣,٤%.

ان تأثير التسهيل النقدي في كل من الاقتصادات الناشئة والمتقدمة في عام ٢٠١٩م متوقع ان يستمر في عام ٢٠٢٠م . من المتوقع ان يسجل النمو العالمي معدل ١,٦% في العام ٢٠٢٠-٢٠٢١ في الاقتصادات المتقدمة نتيجة التراجع الذي تشهده كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة مع تراجعها في الدول المتقدمة في منطقة آسيا وخصوصاً هونج كونج.

أما بالنسبة للأسواق الناشئة والنامية ، فإن النمو متوقع أن يرتفع إلى ٤,٤% في ٢٠٢٠م و ٤,٦% في ٢٠٢١م مقارنة بنسبة ٣,٧% التي كانت متوقعة في ٢٠١٩م.

تضل مخاطر تراجع النمو العالمي في الافق بالرغم من ظهور علامات الاستقرار وذلك لعدة أسباب:-

- تصاعد التوتر السياسي وخصوصاً بين الولايات المتحدة وإيران .
- ارتفاع الرسوم التجارية بين شركاء التجاره وخصوصاً بين الصين والولايات المتحدة .
- المخاطر الناشئة من الأمراض المعدية كفيروس كورونا بين الصين الذي أثر بشكل سلبي على الطلب العالمي مما دعى البنك الدولي لتخفيض معدل النمو .

- الكوارث الطبيعية كالأعاصير ، والسيول وارتفاع درجات الحرارة وحرائق الغابات التي أدى إلى خسائر كبيرة في الارواح والثروات الحيوانية في مختلف بقاع العالم .

كل هذه العوامل أدت إلى تراجع الطلب على الاصول، ارتفاع تكلفة التمويل وضغوط على أسعار الصرف.

الرؤية الاقتصادية المحلية

يظل النفط والغاز هو المصدر الرئيسي للإيرادات في اقتصاد عمان. وتم تأكيد تصنيف سلطنة عمان من قبل وكالة S&P BB/B مع نظرة سلبية نتيجة استمرار اعتماد السلطنة على عوائد النفط. كما توقع صندوق النقد الدولي بأن النفط الخام كسلعة استراتيجية تواجه تحدي كبير نتيجة تطور بدائل مصادر الطاقة المتجددة والتحديات التي تشكلها هذه البدائل.

كما لمحت وكالة S&P بأنها قد تلجأ إلى تخفيض تصنيف السلطنة خلال ال ١٢ شهر القادمة في حالة ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي والذي سيؤدي إلى ارتفاع كبير في العجز. حقق الاقتصاد نتائج معتدلة في العام ٢٠١٨ و ٢٠١٩ نتيجة ارتفاع معدل اسعار النفط والغاز مع زيادة في معدلات الانتاج والتي أدت إلى تحسن الميزانية ونمو الصادرات حيث بلغ معدل سعر النفط للبرميل ٦٤ دولار في عام ٢٠١٩ مقارنة مع ٨٥ دولار الذي حدد في الموازنة.

أما بالنسبة لميزانية العام ٢٠٢٠ فقد جاءت متوازنة لعكس استمرارية تركيز الحكومة على التحكم في العجز المتوقع أن يتراجع بنسبة ١١% من ٢,٨ بليون ريال في ٢٠١٩ إلى ٢,٥ بليون ريال في العام ٢٠٢٠.

كما حددت الميزانية الحرص على الابقاء على المصاريف تحت التحكم وذلك بزيادة بسيطة بنسبة ٢% الناتجة من زيادة تكلفة خدمة الدين. كما تخطط الميزانية لتحفيز الاقتصاد عن طريق المحافظة على الاستثمار ومعدلات الصرف وتشجيع التنوع الاقتصادي من خلال زيادة مشاركة القطاع الخاص للعب دور أكبر في الاقتصاد وخلق فرص التوظيف.

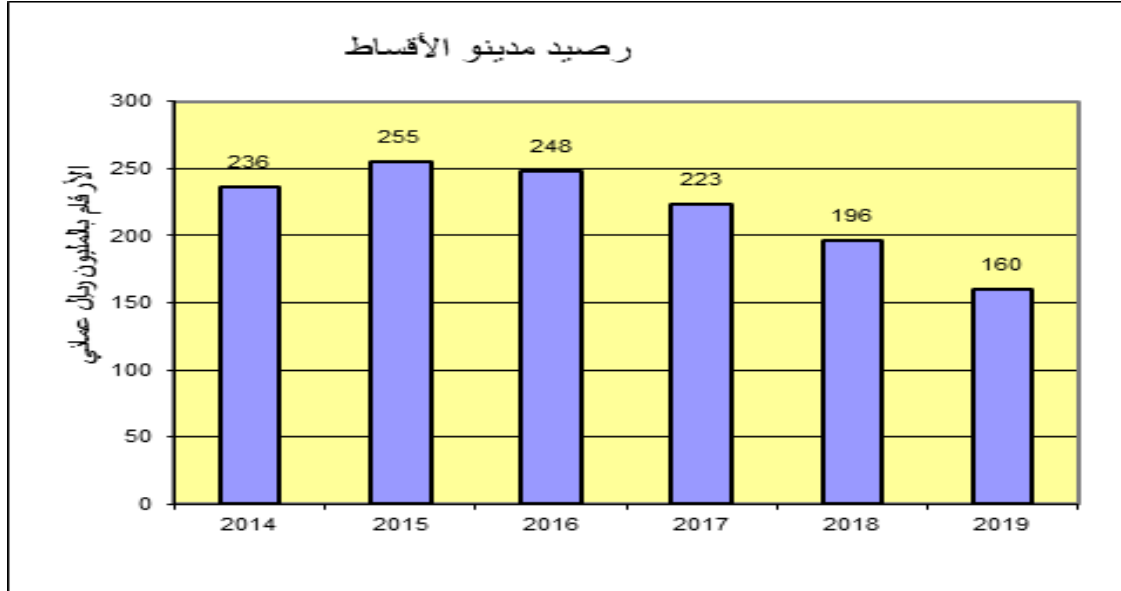
وعلى صعيد القطاع المصرفي فقد سجل أداء ضعيف حيث سجل نمو الطلب على الائتمان بنسبة ٣% مقارنة بنسبة ٦% في العام الماضي . كما ارتفعت معدلات القروض المتعثرة. وتراجع التصنيف الدولي للقطاع. الا أن القطاع سجل معدل نمو معتدل مستفيداً من السياسات الحكيمة للبنك المركزي العماني لافضل الممارسات .

قطاع الشركات المالية المصرفية والغير مصرفية

واجه القطاع خلال عام ٢٠١٩ تحديات كثيرة أهمها تراجع الطلب على الائتمان المنافسة القوية من البنوك والنوافذ الإسلامية ومن أهم هذه المواجهات توسعة البنوك لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة لإستيفاء متطلبات البنك المركزي . هذا التنافس نتج عنه استقطاب لكثير من الشركات على البنوك عوضاً عن شركات التمويل وبتقليل من نسبة الفوائد وتسهيل اشتراطات التمويل مما سبب في انخفاض جودة الاقراض.

واجهت شركات التمويل صعوبة في السنة المالية ٢٠١٩ وهي شح السيولة وارتفاع نسبة الفوائد على القروض . تواجه شركات التمويل تحديات نتيجة تراجع في نمو اصولها، انخفاض معدلاتها الربحية وزيادة القروض المتعثرة التي أدت كلها بالضغط على معدلات الأرباح.

هذه المعطيات قد تؤدي إلى انخفاض الائتمان إلى جانب زيادة تكلفة التمويل وتقليل هامش الربح وزيادة القروض المتعثرة وقد يؤدي إلى صعوبة متزايدة في الحفاظ على مستوى الربحية مالم تتحسن الأوضاع الاقتصادية .

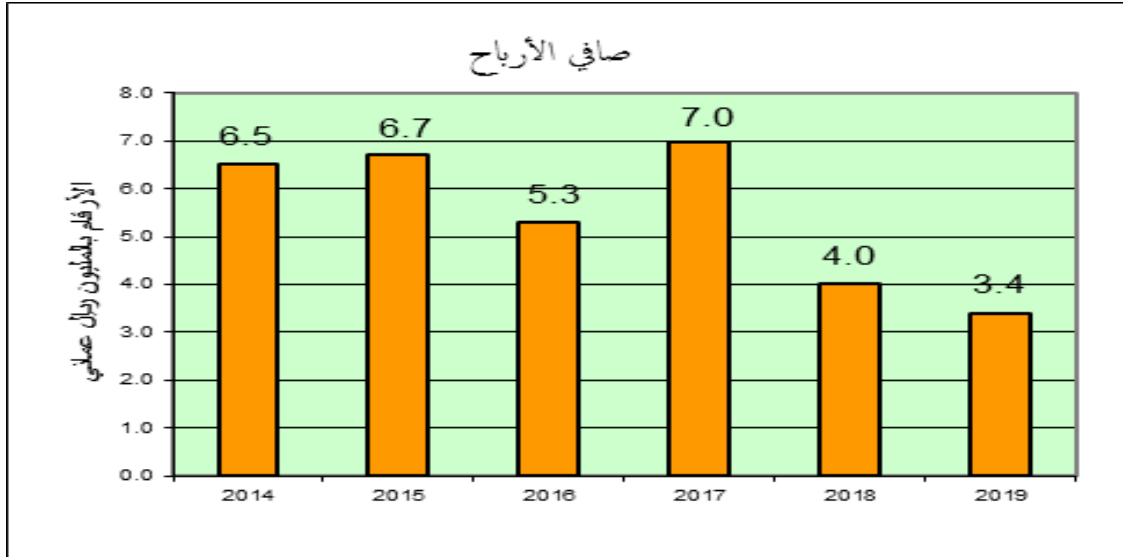


الفرص الاستثمارية والعقبات

الحفاظ على جودة الأصول من أساسيات الشركة والتأخر في الصرف الحكومي والتأخير في دفع مستحقات المشاريع أثر على السيولة المالية لشركات المقاولات الكبرى مما أدى إلى تأثير على الشركات الكبيرة والمتوسطة إلى الوصول للتجار الأفراد وهذا قد يأثر بشكل مباشر على القطاع مما ينتج عنه تعثر في القروض ويرفع بذلك نسبة القروض المتعثرة . وقد كانت الشركة حذرة في هذا العام بعدم التوسع في الاقراض.

إن السياسات التي تتبعها الحكومة في العام ٢٠٢٠ هي حكيمة وبعيدة الامد. نتوقع بأن الدفعات النقدية للمشاريع التي اكملت ومشاريع جديده للصرف على البنية التحتية بالإضافة إلى قطاع السياحة فإن الأنشطة الاقتصادية الناتجة ستساعد على تشجيع التوقعات بالتحسن.

نجحت الشركة في تركيزها على التحكم بالمصاريف وتحسين جهود التحصيل مما أدى إلى تقليل نسبة القروض المتعثرة وهي الأقل في القطاع.



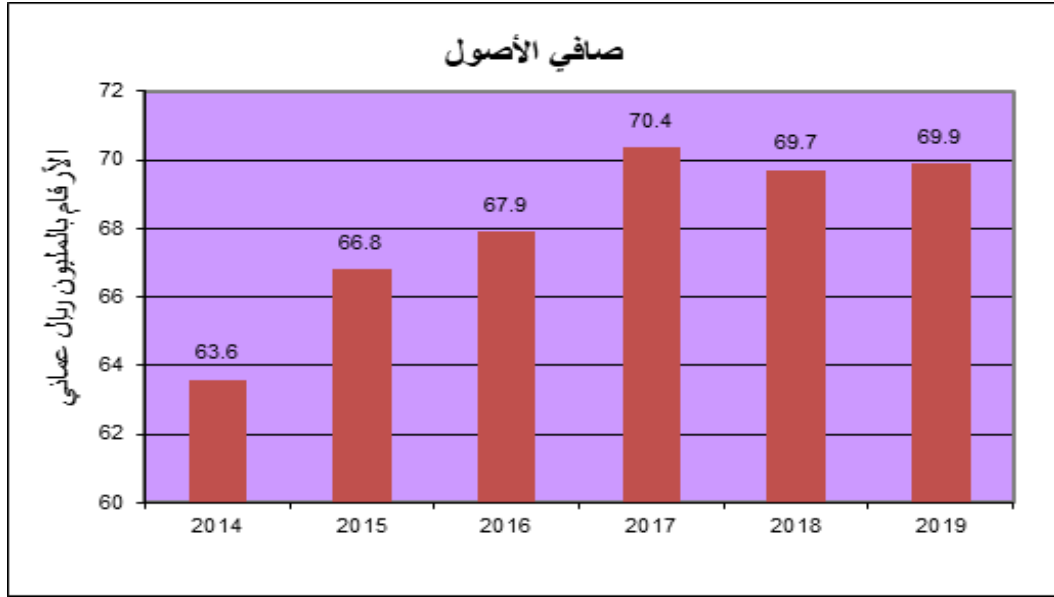
كما قامت الشركة على مدى السنوات بالتخطيط السليم للقوى العاملة ، حسنت من قاعدة رأس المال وتحسين وتطوير نظام تقنية المعلومات لمواكبة متطلبات الساعة مثل نظام إدارة الوثائق، نظام رصد الودائع عن بعد مركز الاتصال والانتقال إلى من نظام Windows 7 إلى نظام Windows 10 OS.

ان الاستراتيجية الاحترازية للمخاطر التي تقوم بها الشركة اعطتها افضلية حيث ان نسبة تغطية القروض المتعثرة NPA وصل إلى ١٨٣ % (بما فيها المخصص الخاص بالقروض المتعثرة) التي ستساعد في تغطية خسائر غير متوقعة.

غير ان تقلص التدفقات النقدية وشح السيولة قد يزيد تاخر الديون المستحقة مما يتطلب مخصصات مرتفعة.

وقامت الشركة بالحصول على قروض طويلة الأجل محلية واقليمية بأسعار تنافسية وتم إيداعها في البنوك المحلية لمواجهة مخاطر السيولة.

الشركة على استعداد تام وثقة كاملة لمواجهة التحديات القادمة واستثمار كل الفرص المتاحة للوصول للربحية والنمو المستدام بدون التخلي عن جودة الاصول .



تحليل منتجات الشركة

قامت الشركة بتوسعة منتجاتها خلال العام عن طريق نجاحها في دخول تمويل المشاريع عن طريق المشاركة. في قطاع الشركات قدمت الشركة حلول مالية جديدة ، بالإضافة إلى تمويل الأصول مثل قروض راس المال العامل، خصم الفواتير تمويل الذمم المدينة، بما فيها " لايف لاين" و "لايف ستايل" مكنت الشركة من المحافظة على جودة أصولها.

وفي قطاع التجزئة تقدم عروض تمويلية خاصة تحمل العلامة التجارية "لايف لاين" للعملاء من أصحاب الأعمال الخاصة، الموظفين ، مشغلي قطاع النقل ، الشركات الصغيرة بالإضافة إلى الشركات الكبيرة الناجحة. قد حققت نتائج معتدلة خلال هذا العام نتيجة للمنافسة الشديدة للبنوك .

منتج الشركة "لايف ستايل" الخاص بتمويل شراء الاحتياجات الصغيرة يستمر بتحقيق نجاح ممتاز والشركة بصدد توسع شبكة قاعدة العملاء المتوفرة.

إن طبيعة عملنا في قطاع خدمات التمويل تتطلب قدرات فريدة كالسرعة ، الشفافية ، القدرة على فهم احتياجات العملاء والاستجابة لها ، أسلوب التعامل السليم والعدل. إننا نسعى لتوفير منتجاتنا وخدماتنا المبنية على تلبية احتياجات العملاء. لقد ساهمت سياسة عمل الشركة في تقديم خدماتها المبنية على الإجراءات المبسطة، سرعة الموافقة ، أسعار فائدة تنافسية مدعومة بخدمة العملاء المميزة في بناء قاعدة عريضة من العملاء الراضين.

خطة استراتيجية الاعمال

بناء على خطة استراتيجية الاعمال المعتمدة من مجلس الإدارة وعلى تحليل تأثيرها على الاعمال، قامت الشركة بعملية فحص بنجاح لهذه الخطة في فرعها بنزوى يوم ٧ نوفمبر ٢٠١٩.

لدى الشركة الجاهزية من خلال خطة استمرارية الاعمال ومركز التعافي من المخاطر لنظام إدارة المعلومات وقد تم فحصها والتأكد من فعاليتها في فرع نزوى ولديها القدرة على استمرار عملياتها في حالات الطوارئ التي قد تؤثر على عملياتها الطبيعية وبمعدل توقف منخفض.

المخاطر التي تواجهها الشركة

إدارة المخاطر تعني الفهم الصحيح للمخاطر بطبيعتها الثابتة والمتقلبة والتي تتعلق بطبيعة عملنا وتحديد مدى تأثير هذه المخاطر على عمل الشركة.

إن الإطار التنظيمي لإدارة المخاطر يعتمد على رؤية قوية للإدارة و تقييم مستقل ولوائح وإجراءات واضحة.

تتعرض الشركة في مجال عملها إلى مخاطر استراتيجية، مخاطر الائتمان ، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الاقتراض.

المخاطر الاستراتيجية المخاطر الاستراتيجية هي عبارة عن احتمالات الخسارة الناتجة عن انتهاك سياسات إستراتيجية غير عملية، غياب التخطيط الاستراتيجي المتكامل لاعمال الشركة، عدم القدرة على تنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات للمتغيرات التي تطرأ على بيئة العمل.

إن الاستراتيجية الشاملة لاعمال الشركة قد تم تكوينها واعتمادها من قبل مجلس الإدارة بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية وفريق التنفيذ. تقوم الإدارة التنفيذية بتحليل وإدارة ورسم الخطط الاحترازية للمخاطر الاستراتيجية الرئيسية للشركة تحت إشراف مجلس الإدارة.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان تتمثل في عدم قدرة الطرف المقترض الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الطرف المقرض مما قد ينتج عنه خسائر مالية للمقرض. تعتمد الشركة سياسة التقليل والتحكم في مخاطر الائتمان عن

طريق تحديد سقف ائتماني للمقترضين ، مراقبة مخاطر الائتمان ، تقليل التعامل مع أطراف محدودة والاستمرار في تحديد القدرة الائتمانية لهذه الأطراف.

تم التحكم في مخاطر الانخفاض في القيمة للقروض إلى مستوى مقبول. وقد خفضت الشركة نسبة القروض المتعثرة إلى مستويات قليلة كما حققت الشركة أعلى نسبة مخصصات في القطاع على القروض المتعثرة.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة الشركة على الوفاء بمتطلباتها التمويلية عند استحقاقها. تكمن مخاطر السيولة في قطاع الإقراض من خلال عدم التوافق في الفترات التمويلية بين المبالغ المقترضة كمصادر للتمويل والمبالغ المقرضة لتمويل شراء الأصول بالإضافة إلى المخاطر التي

قد تنشأ من اختلال عملية استرجاع المبالغ المقرضة. تقوم الشركة بمراقبة هذه المخاطر بكل حيطة وتتأخذ وسائل متنوعة في إدارة هذه العملية.

للحد والسيطرة على مخاطر السيولة التي قد تنشأ قامت الشركة بتطوير السياسات اللازمة للتنوع في مصادر التمويل وعدم الاعتماد على مصدر واحد بالإضافة إلى الإدارة الجيدة والمنظمة لتحصيل

الديون وحيث أن الشركة تتوقع بأن ترتفع مخاطر السيولة في السنة القادمة فقد قامت بإجراءات جديدة بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه ، حيث تنوي الشركة الاحتفاظ بسيولة نقدية بالرغم من تمتعها بخطط إئتمان بنكية غير مستخدمة.

مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر سعر الفائدة من احتمال التغيرات في أسعار الفائدة التي تؤثر على ربحية الشركة أو قيمة الأدوات المالية. الشركة معرضة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود تفاوت في تسعيرة الموجودات والمطلوبات وعجز الموازنة الذي قد يحدث نتيجة لوجود مستحقات على الشركة أو لاعادة تسعيرة سعر الفائدة في فترة معينة. تقوم الشركة بإدارة هذا التفاوت من خلال السياسات الخاصة بمعالجة هذه المخاطر.

نظام الرقابة الداخلية وطرق الوقاية الأخرى

تؤمن الشركة بان النظام الداخلي للرقابة يشكل الزاوية الرئيسية لمبدأ تنظيم وادارة الشركة وتركز جهودها للتأكيد على جودة التنظيم في كل أنظمتها.

يوجد بالشركة عدة لجان من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مكلفة باتخاذ القرارات الاستراتيجية ، والإدارة الفعالة لعمليات الشركة والتأكد من الالتزام بمتطلبات ميثاق تنظيم وادارة الشركة وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية. للشركة هيكل تنظيمي تم تصميمه بدقه بحيث يوضح مختلف مستويات المسؤولية.

وهناك أنظمة داخلية مفصلة معتمدة من قبل مجلس الإدارة ونظام معلوماتي داخلي يؤمن القيام بعمليات الشركة بطريقة فعالة.

كما قامت الشركة بوضع نظام داخلي فعال للحد من المخاطر الناتجة عن العمليات ، عن طريق وضع أنظمة رقابة داخلية فعالة، وانظمة تقييم بالإضافة إلى برنامج التدقيق الداخلي المستمر.

يقوم المراقبين الداخليين للشركة بمسؤولية المراجعة الشاملة لكافة عمليات الشركة ويقوموا بتقديم تقاريرهم للجنة التدقيق الداخلي المنبثقة عن مجلس الإدارة. تقوم لجنة التدقيق الداخلي بمراجعة هذه التقارير وفعالية آلية الرقابة الداخلية وتقدم أرائها لمجلس الإدارة.

نتائج العمليات

شهد العام ٢٠١٩ تحدي كبير للاقتصاد بشكل عام والشركة بشكل خاص إلا أن الشركة حافظت على مركزها الأول كأكبر شركة حيث جودة الأصول . وبالنظر إلى الخلف فإننا فخورين بما تم تحقيقه كشركة رائدة في القطاع حيث تم الوصول إلى هذا المركز بإدارة الشركة الحريصة وتوجيهات مجلس الإدارة .

تستمر الشركة في سياستها الحريصة بالتركيز على جودة الاصول من أجل المحافظة على اجمالي هذه الاصول . وفي عام ٢٠١٩ قامت بالتركيز على التحصيل وليس الحصول على أعمال جديدة . كما نجحت الشركة بالتحكم التام بموقف السيولة عن طريق تحقيق معدل متوازن في القروض القصيرة والطويلة الأجل . نجحت الشركة في الحصول على قروض بقيمة ٦٠ مليون دولار وتستمر في جهودها للحصول على المزيد وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية.

تم السيطرة بالكامل على مستوى القروض المتعثرة وبلغ المخصص لخسائر الائتمان المتوقعة ٦,٩٢٥ مليون ريال وهو اكبر من متطلبات المخصص المطلوب وفقاً للبنك المركزي العماني . وبلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة ١٨٣%.

خلال العام ٢٠١٩م انخفضت محفظة مدينو الأقساط بنسبة ١٩% مقارنة مع السنة الماضية لتبلغ ١٥٣,٧ مليون ريال بنهاية السنة.

وبلغ صافي الإيرادات في العام ٢٠١٩ مبلغ ١١,٦١ مليون ريال بالمقارنة مع ١٢,١٤ مليون ريال في العام الماضي .

تمكنت الشركة مرة أخرى من تحقيق أرباح صافية للعام ٢٠١٩ بلغت ٣,٤٣ مليون ريال مما يعطي عائداً أساسياً للسهم بمعدل ٠,٠١٢ بيضة على رأس المال الجديد.

لجميع الأغراض الرقابية صافي أصول الشركة بلغ ٦٩,٨٧١ مليون ريال مقارنة بالعام الماضي البالغ ٦٩,٦٦٣ مليون ريال أما القيمة الصافية للسهم فقد بلغت ٠,٢٢٤ .

أوصت الشركة بتوزيع أرباح بنسبة ١٤,٥% لعام ٢٠١٩م خاضعة لموافقة البنك المركزي والمساهمين في الجمعية العامة . وبهذا التوزيع ترتفع الأرباح المدفوعة منذ إنشاء الشركة إلى ٤٥٤% .

النتائج المالية للعام ٢٠١٩

الأداء المالي :

(ألف ريال عماني)

٢٠١٩	2018	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
١٧,٦٤٠	18.284	١٩,٧٩٠	١٨,٩٦٣	١٩,١٩٨	١٨,٩١٧	إجمالي الإيرادات
(٦,٠٢٨)	(6.141)	(٦,٤٧٠)	(٦,٢٥٦)	(٤,٤٨٧)	(٤,٩٦٤)	تكاليف الفائدة
١١,٦١٢	12.143	١٣,٣٢٠	١٢,٧٠٧	١٤,٧١١	١٣,٩٥٣	صافي الدخل
(٤,٤٠٢)	(4.449)	(٤,٧٣٧)	(٤,٨٣٤)	(٥,١٥٠)	(٤,٦٣٤)	أجمالي المصروفات
(٣,١٧٦)	(2.956)	(٣,١٠٠)	(١,٦٠١)	(٢,٠٠٠)	(١,٩٥٩)	مخصصات الحد الأدنى من دفعات الإيجار غير القابلة للتحويل
-	-	٢,٩٣٩	-	-	-	عكس قيد مخصص انخفاض قيمة ذمم أقساط التمويل المدينة الخاضع للضريبة
٤,٠٣٥	4.738	٨,٤٢٢	٦,٢٧٢	٧,٥٦١	٧,٣٦٠	الربح قبل الضريبة
(٦٠٥)	(245)	(١,٠٠٠)	(٩٦١)	(٩٠٤)	(٨٨٠)	مصروفات ضريبة الدخل - للسنة الحالية
-	(466)	-	-	-	-	مصروفات ضريبة الدخل - قبل عام
-	-	٤٤١	-	-	-	تسوية ضريبة مؤجله
٣,٤٣٠	٤,٠٢٧	٦,٩٨١	٥,٣١١	٦,٦٥٧	٦,٤٨٠	صافي الربح
١٦٠,٣٦٣	١٩٦,٢٠٠	٢٢٢,٨٠٠	٢٤٧,٦١٩	٢٥٤,٨٣٨	٢٣٥,٩١٧	إجمالي مدينو محفظة الأقساط (ناقصاً الفوائد الغير محصلة)
١٥٣,٧١٦	189.725	٢١٦,٧٤٥	٢٣٨,٨٩٦	٢٤٦,١٨٠	٢٢٨,٢٦٦	صافي مدينو الأقساط
٦,٩٢٥	٦,٩٧٥	٦,٠٥٥	٨,٧٢٣	٨,٦٥٨	٧,٦٥١	إجمالي مخصصات دفعات الإيجار الغير قابلة للتحويل والفوائد المجنية
٢٤٣,٧٦٧	٢٣٦,٢٣٥	٢٤٤,٦٠٤	٢٧٥,٨٧٥	٢٧٤,٢٧٦	٢٤١,٥٨٤	إجمالي الأصول
٧١,٢٢٧	١٠٧,٢٩٥	١٣٦,٧١٣	١٥٣,٣٧٠	١٥٧,٨٣٥	١٤٥,٨٢٠	صافي القروض
٦٩,٨٧١	٦٩,٦٦٣	٧٠,٣٦٦	٦٧,٩٤٤	٦٦,٨٣١	٦٣,٦١٩	صافي أصول الشركة
٠,٠١٢	0.014	٠,٠٢٦	٠,٠٢٠	٠,٠٢٨	٠,٠٢٨	العائد الأساسي على السهم (بيسة)
١,٠٢	١,٥٤	١,٩٤	٢,٢٦	٢,٣٦	٢,٢٩	نسبة الاقتراضات المصرفية لراس المال
%٤,١٤	3.30%	%2.72	%٣,٥٢	%٣,٤٠	%٣,٢٤	نسبة مخصصات الحد الأدنى من دفعات الإيجار غير القابلة للتحويل من إجمالي مدينو الأقساط
%١٤,٥*	%١٦,٢٨*	%٢٠	%٢٥	%٢٥	%٢٥	نسبة الأرباح الموزعة %

* الأرباح المقترحة للسنة المالية ٢٠١٩ تمثل (١٠,٥% نقداً + ٤% سندات مجانية غير مضمونة ملزمة التحويل)

الموارد البشرية

يشكل الموظفون جزءاً مهماً من ميزتنا التنافسية. يوجد لدى الشركة نظم تطوير تعني بالموارد البشرية خلال العمل وخارج العمل ، تعني بتدريبهم ، تقديم الاستشارة لهم ، بالإضافة إلى نظام مكافآت مبني على أسس علمية كلها ساعدت على تكوين موارد تتمتع بقدرات عالية من الكفاءة والتحفيز. إن الشركة تقدر بمواردها البشرية التي كان لها الأثر الكبير في تحقيق إنجازات الشركة. كما حافظت الشركة على نسبة التعمين بالرغم من كثرة دوران العمالة.

عمالئنا

الشركة العمانية لخدمات التمويل ملتزمة بتقديم قيمة عالية بأسلوب تسويقي قوى ، ومنفرد يضمن استمرارية في التعامل وزيادة في حجم العمل مع كافة عملائنا. ويشهد سجل عملاء الشركة الكبير على ذلك.

رأس المال

تقوم سياسة الشركة في إدارة رأس مالها على اساس تحقيق نسب صحيه في معدل رأس المال من أجل تحقيق أفضل العوائد للمساهمين. وعلنية فإن إدارة الشركة تقوم من حين إلى آخر بإجراء تعديلات في هيكله رأس المال وفقاً لما تتطلبه ظروف الاعمال. لم يتم إجراء أي تعديل على هذه السياسة خلال العام .

ويبلغ رأس مال الشركة المدفوع الحالي ٢٩,١٩٤ مليون ريال عماني وهو أعلى من متطلبات الجهات التنظيمية وقدره ٢٥ مليون ريال عماني .

الرؤية المستقبلية

وصلت الشركة اليوم إلى قيادة القطاع على مستوى السلطنة بعد مرور عدة دورات تجارية في مجال التمويل خلال الاعوام الماضية. وذلك من خلال، البنية الراسمالية السليمة، قروض متعثرة منخفضة، محفظة منتجات متنوعة، عوائد منتظمة، نظم معلومات متطورة، نظام تحصيل قوى، أصول فكرية، نظام عمل متطور كلها مكنت الشركة من الاستحواذ على أكبر قدر من فرص النمو.

- ١- هيكله رأس مال قوى .
- ٢- مجال تمويل عالي .
- ٣- نموذج عمل ذو قيمة عالية.
- ٤- قروض متعثرة قليلة.
- ٥- مخصصات جيده للقروض المتعثرة.
- ٦- تنوع في الخدمات والمنتجات.
- ٧- عوائد مستمرة.
- ٨- تقنية متطورة.

نستمر في تركيزنا على نمو اعمالنا بهدف تحسين الاداء المالي وتحقيق عوائد أفضل للمستثمرين. اولوياتنا للعام القادم:

- الالتزام بالحذر في كافة منتجات الاقراض .
- التركيز على الاقراض المشترك وتقديم منتجات تتناسب مع طلبات السوق.
- إدارة قويه وحذره للسيولة والتحكم في المصاريف لتحقيق عوائد مستمره.
- الاستثمار في تحقيق الريادة في مجال التوظيف، التطوير، والتدريب للمحافظة على الموارد البشرية الجيدة.
- تقديم افضل الخدمات والعناية بالعملاء بطريقة تتجاوز المنافسة الغير واقعية.

منذ إنشائها حتى تاريخه تمكنت الشركة من المحافظة على التزاماتها بتحقيق زيادة في العوائد للمستثمرين. إن السعي المستمر لتحقيق التميز في الأداء واستمرار النجاح يعد تحدياً غير منقطع. إن هدفنا هو الاستثمار في تطوير أساليب عمل جديدة ومنتجات مطورة وكفاءة عالية تجعل خدماتنا تقدم بصورة افضل لعملائنا.

- ونستمر بتطوير الشركة والنمو قدماً في تحقيق اهداف الشركة والعوائد المالية المرجوة لمساهميننا وفي اولوياتنا للعام القادم .

إن إدارة الشركة مستمرة لمراقبة التقلبات الاقتصادية عن قرب بما في ذلك تغيير نسبة الفوائد والإدارة تتوقع مع الأحوال الاقتصادية الحالية أنه سيكون هناك تحديات مباشرة في هذا القطاع .

إن نجاحنا يكمن في ولاء الموظفين ، واستمرارنا في التركيز على التزاماً نحو مساهمي الشركة، عملاءها ومجتمعاتنا. ان الدعم والرؤية الواضحة من مجلس إدارة الشركة ساهم بشكل كبير في تحقيق النمو والربحية. أننا على يقين بأننا نقاس على مقدار إنجازاتنا وهدفنا هو الاستثمار في زيادة ما تم تحقيقه من تراثنا المليء بالإنجازات وجعل الشركة العمانية لخدمات التمويل نموذج قيادي في مجال تقديم الخدمات في الحاضر وللأجيال القادمة.

أفتاب باتيل

الرئيس التنفيذي